

موقف الأردن من الأزمة العراقية – الكويتية عام ١٩٦١ (دراسة وثائقية)

م.د. حاتم محسن جبر

مشرف تربوي / وزارة التربية / المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة ٢ /

drry4300@gmail.com

الملخص :

كان الاستعمار البريطاني قد عمل على مدى احتلاله للعراق والكويت على غرس التوتر والخلاف بينهما لبسط نفوذه وتحقيق اهدافه التوسعية , فضلا عن فصل الحدود بين البلدين ، الامر الذي أدى إلى أزمة سياسية بين الجانبين في العام ١٩٦١, واثناء فترة حكم عبد الكريم قاسم الذي جاءت به ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨, اذ طالب بضم الكويت الى العراق بعد ان أعلنت الكويت استقلالها العام ١٩٦١ , بالرغم من ادراكه استحالة تنفيذ قراره , بسبب المعارضة الدولية والعربية فضلا عن معارضة الشعب الكويتي الذي حصل على الاستقلال في العام نفسه, يبدو ان توقيت عبد الكريم قاسم لم يكن ملائما من جميع النواحي , فضلا عن موقف الحكومة الأردنية الراض للتهديد العراقي , دعت جميع الأطراف حل النزاع وإنهاء الازمة عن طريق الحوار .انتهى حلم عبد الكريم قاسم ودفن معه في ٨ شباط ١٩٥٨ .

الكلمات المفتاحية: (الموقف، الازمة، العراقية، الكويتية).

Jordan's position on the Iraqi-Kuwaiti crisis in 1961 (a documentary study)

D.r Hatem Mohsin Gabr

**Educational Supervisor / Ministry of Education / General
Directorate of Education, Baghdad, Rusafa 2**

Abstract :

The British colonialism had worked over the course of its occupation of Iraq and Kuwait to instill tension and disagreement between them in order to extend its influence and achieve its expansionist goals, as well as the separation of the borders between the two countries, which led to a political crisis between the two sides in 1961, and during the rule of Abdul Karim Qasim, who was brought by the revolution July

14, 1958, when he demanded the annexation of Kuwait to Iraq after Kuwait declared its independence in 1961, despite realizing the impossibility of implementing his decision, due to the international and Arab opposition as well as the opposition of the Kuwaiti people who gained independence in the same year, it seems that the timing of Abdul Karim Qassem did not It was appropriate in all respects, as well as the position of the Jordanian government rejecting the Iraqi threat. It called on all parties to resolve the conflict and end the crisis through dialogue. Abdul Karim Qassem's dream ended and he was buried with him on February 8, 1958.

Keywords: (the situation, the crisis, the Iraqi, the Kuwaiti).

المقدمة:

سببت التقسيمات الجغرافية التي شهدتها المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى فواصل بين الدول ، ما أسهمت في تعدد مصادر التوتر بينها ، لاسيما بعد غياب التصور الشامل لنوعية العلاقات بين دول الجوار . وهكذا كان الاستعمار البريطاني قد عمل على مدى احتلاله للعراق والكويت على بذر التوتر والخلاف بين الأخوة بشأن الأرض ، ولم يجهد نفسه لحل المشكلات بينهم ، بل تعمد زيادتها بفصل الحدود ، سعياً لتحقيق مصالحه وترسيخ نفوذه ، وذلك بعقد معاهدات تمنح تلك الدول استقلالاً شكلياً ، وهذه السياسة الاستعمارية قد تركت آثاراً مستقبلية بين الطرفين ، إذ حاولت الكويت بعد نيل الاستقلال العام ١٩٦١ أن تضع حداً للمحاولات العراقية المتكررة للمطالبة بالضم، بوصفها دولة أصبحت مستقلة وكاملة السيادة ، إلا أن القيادة العراقية الجديدة التي جاءت بها ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ استمرت على نفس النهج بالمطالبة للاعتبارات التاريخية التي تؤكد أن الكويت أُديرَت بوصفها جزءاً من ولاية البصرة ، ومن هنا فإن العراق قد ورث السيادة الإقليمية على الكويت من الدولة العثمانية، وأن أي اتفاقيات تعقدها الكويت فهي باطلة وغير شرعية، وبناءً على ذلك قامت مطالبة عبد الكريم قاسم العام ١٩٦١ أيضاً بضم الكويت ، والتي نالت تأييد

ومساندة الأردن ، الذي كان يتحين الفرص لإضعاف العراق والقضاء على عبد الكريم قاسم ، بوصفه المسؤول عن مقتل العائلة المالكة الهاشمية في العراق العام ١٩٥٨ ، وبذلك فان دراسة هذا الموقف في ضوء وثائق مجلس السيادة العراقية الصادرة من وزارة الخارجية وغيرها من الوثائق أمر له مبرراته الموضوعية والعلمية .

أولاً : موقف الكويت من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق :

في الرابع عشر من تموز العام ١٩٥٨ شهد العراق تغييراً سياسياً كبيراً ، أثر قيام الضباط الأحرار بزعامة الزعيم عبد الكريم قاسم^(١)، بثورة أنهت النظام الملكي وإقامة النظام الجمهوري فيه^(٢).

ويشير (خليل كنه) بان الموقف الكويتي أتم باليجابية والتفاؤل من إعلان ثورة تموز في العراق ، لأنها خلصتهم من ضغوط نوري السعيد^(٣)، رئيس الوزراء العراقي الشديدة من أجل ضمهم إلى الاتحاد العربي الهاشمي وتحميلهم نفقات الأردن المالية المترتبة من جراء ذلك الاتحاد^(٤).

وقد أعلنت الكويت موقفها الرسمي من الثورة من خلال الرسالة التي بعثها شيخ الكويت عبد الله السالم الصباح إلى رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم، هناك فيها بنجاح الثورة وانتصارها، معلناً تأييد بلاده للنظام الجديد في العراق ، ومتأملاً فتح علاقات جديدة بين البلدين^(٥).

قامت الحكومة الكويتية بإرسال وفودها الرسمية في شهري آب وأيلول من العام ١٩٥٨ بزيارة العراق من أجل عودة العلاقات بين البلدين وعرض بعض المطالب الكويتية ولاسيما الاقتصادية منها ، والقيود المفروضة على حركة وتنقل الكويتيين من وإلى العراق^(٦).

في التاسع من تشرين الأول العام ١٩٥٨ بعث عبد الكريم قاسم برسالة جوابية إلى شيخ الكويت ، حملها تحياته له وشكره على إرساله الوفود الكويتية لزيارة العراق

ودعاه فيها لزيارة بغداد^(٧)، وقد لبي أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح الدعوة، فزار بغداد على رأس وفد رسمي في ٢٥ تشرين الأول من العام نفسه ، وقد استمرت الزيارة لمدة خمسة أيام ، استقبله فيها رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم، وجرى التباحث في مختلف جوانب العلاقات بين البلدين^(٨).

وتخبرنا الوثائق بأن رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم " كان متحفظاً في مباحثاته مع شيخ الكويت، ولم يصدر عنهما أي بيان مشترك، وأن عبد الكريم قاسم لم يودع ضيفه في المطار قبل مغادرته بغداد ، بل اكتفى بإرسال ممثل نيابة عنه لتوديعه في المطار^(٩).

والواقع أن زيارة أمير الكويت ووفوده الرسمية المتعددة كانت تهدف إلى الوقوف على حقيقة القيادة العراقية الجديدة ونواياهم وتوجهاتهم من قضية الضم التي كان يطالب بها النظام الملكي للاعتبارات التاريخية التي كانت تشير بأن الكويت جزءاً من العراق .

وتشير وثائق مجلس السيادة العراقية إلى أن الحكومة العراقية طلبت من الجانب الكويتي في ١٩ كانون الأول العام ١٩٥٨ بفتح قنصلية وممثلة تجارية تتولى مهام رعاية المصالح العراقية فيها^(١٠).

أما بالنسبة للتمثيل الدبلوماسي فقد عين وصفي التل سفيراً للأردن في بغداد وقدم أوراق اعتماده في ١٩ كانون الأول العام ١٩٦٠ ، ووصل أول مسؤول عراقي للسفارة العراقية في ٣٠ كانون الثاني العام ١٩٦١ ، ثم عين الزعيم الركن عبد الكريم شاکر سفيراً في عمان ، وقدم أوراق اعتماده في ٢٥ شباط العام ١٩٦١^(١١).

ثانياً : إعلان الكويت استقلالها والتهديد العراقي عام ١٩٦١ :

أعلنت الحكومة البريطانية في التاسع عشر من حزيران ١٩٦١ عن إنهاء معاهدة الحماية المفروضة على الكويت وإلغاء اتفاقية ٢٣ كانون الثاني ١٨٩٩ ، وإعلان استقلال إمارة الكويت ، والاعتراف بالشيخ عبد الله السالم الصباح أميراً عليها ، وفي اليوم التالي أعلن الأخير عن رغبة بلاده بالانضمام إلى جامعة الدول العربية ، بوصفها دولة عربية مستقلة وقام الأمير بتقديم طلب بذلك^(١٢).

ولكن لم تمضِ أيام قلائل حتى عقد اللواء عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً في مبنى وزارة الدفاع ببغداد بتاريخ الخامس والعشرين من حزيران من العام نفسه ، طالب فيه بضم الكويت للعراق بوصفها إقليمياً تابعاً لمدينة البصرة العراقية ، وأنها جزء لا يتجزأ من العراق، معلناً عن سروره بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ غير المشروعة والمعقودة بين قائم مقام الكويت الشيخ مبارك الصباح وبين الحكومة البريطانية من دون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك ، اذ قال : " ان الجمهورية العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت ، والمطالبة بالأراضي التي يسيطر عليها الاستعمار تعسفية، والتي تخص العراق بوصفها جزءاً من متصرفية البصرة ، وسنصدر وفقاً لذلك مرسوماً نعين بموجبه شيخ الكويت قائم مقاماً تابعاً لمتصرفية البصرة"، وختم مؤتمره بالقول " أن العراق عازم على التمسك بوحدة الشعب في العراق والكويت والمحافظة عليها "، إلى أنه " سيعلن قريباً عن فتح المجال بين العراق والكويت بدون سمة وبدون جوازات"^(١٣)،

وأعلنت الحكومة العراقية أنها ستفرض حصاراً على الكويت برياً وبحرياً وهددت بالانسحاب من جامعة الدول العربية إذا قبلت الكويت عضواً فيها^(١٤).

وفي السادس والعشرين من حزيران كشف مجلس الوزراء العراقي في جلساته لمناقشة الآلية التي يتم بموجبها ضم الكويت إلى العراق وظهر في المجلس رأيان متناقضان^(١٥).

الأول : يمثله الجناح العسكري ، وعلى رأسهم رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ، وكانوا يرون أن ضم الكويت لا يكون إلا عن طريق القوة العسكرية بدخول الكويت ، ومن ثم إعلان انضمامها للعراق .

الثاني : ويمثله الجناح المدني، ويؤكدون على ضرورة اتباع الطرق الدبلوماسية بإجراءات ضم الكويت ، وكان من أشد المدافعين عن هذا الرأي وزير الخارجية العراقي آنذاك هاشم جواد ، الذي أعلن بان الطرق الدبلوماسية هي أسهل الحلول لضم الكويت ، مؤكداً أنه بهذه الوسيلة بالإمكان الحصول على تأييد ثلث دول العالم ، وهو ما جرى الاتفاق عليه أخيراً .

هكذا واجه العراق استقلال الكويت بالمطالبة بضمها إليه بأي وسيلة ، لاسيما وزارة الخارجية العراقية قد أعلنت في السادس والعشرين من حزيران من العام نفسه بياناً وزع على الهيئات الدبلوماسية كافة ، أوضحت فيه رفضها للاتفاقية البريطانية الكويتية المعقودة في التاسع عشر من حزيران العام ١٩٦١ ، وأكدت " زيف الاتفاقية وغش الاستعمار وخداعه، وحق العراق الطبيعي في الكويت ، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من العراق وسوف يعمل العراق جاهداً من أجل عودته"^(١٦).

أمام هذا التهديد ، أعلنت الحكومة الكويتية في اليوم نفسه (السادس والعشرين من حزيران) العام ١٩٦١، حالة الطوارئ وحشدت كل ما لديها من قوة على حدودها مع العراق ، لمواجهة أي تحركات عسكرية ومفاجئة ، أعلنت أنها سوف تدافع عن استقلالها بقوة، اذ قام شيخ الكويت بمقابلة (السير وليام لوس) المقيم السياسي في الخليج العربي ، والتباحث معه في إعلان عبد الكريم قاسم ، خوفاً من أن يقوم بعمل عسكري لتنفيذ دعوته في ضم الكويت إلى العراق ، وطمأنه المقيم السياسي وأخبره بان بريطانيا ستكون مستعدة للدفاع عن مشيخته إذا طلب منها ذلك ، وتبعاً لذلك أعلن الشيخ عبد الله السالم الصباح بياناً رسمياً جاء فيه: " أن الكويت كانت دولة مستقلة ولم

تخضع للحكم العثماني" ، ومن جانبها أصدرت الحكومة الكويتية لائحة تنص على تعيين الأمير عبد الله سالم الصباح حاكماً لها، الأمر الذي دفع بالعراق لحشد قواته على الحدود مع الكويت^(١٧).

تباينت الآراء حول تغيير الآلية وتحرك العراق عسكرياً في ذلك الحين ، فهناك من رأى الهدف الحقيقي من هذا التحرك العسكري ليس ضم الكويت للعراق ، ولكن للحيلولة دون ارتباط الكويت بالسعودية . وقسم آخر رأى أنه لم يكن في نية العراق استخدام القوة العسكرية لتحقيق غايته في ضم الكويت ، لأن العراقيين كانوا يأملون في قيام ثورة شعبية في الكويت تعيد الكويت للعراق من دون قتال^(١٨).

أما ردة الفعل الكويتية على التحرك العسكري العراقي فتمثلت بطلبها حماية القوات البريطانية لأراضيها من احتمالات الغزو العسكري العراقي لها ، وقد استند الطلب الكويتي إلى إحكام المعاهدة التي عقدت بين الكويت وبريطانيا في التاسع عشر من حزيران العام ١٩٦١^(١٩).

وعلى الفور أرسلت بريطانيا إلى ميناء الكويت في الأول من تموز العام ١٩٦١ ، ثلاث سفن بحرية تحمل على متنها قوات من مشاة البحرية البريطانية لحماية الكويت من أي هجوم محتمل ، كما وضعت وزارة الدفاع البريطانية ثمانية آلاف جندي بريطاني متواجدين بقواعدها في البحرين والامارات العربية على اهبة الاستعداد للتوجه إلى الكويت عند الحاجة ، كما أمرت بتوجيه مدمرتين بريطانيتين إلى مياه الخليج العربي ، وتهيأت فرقة المشاة الرابعة والعشرين في كينيا الخاصة بحروب الصحراء ، كما أنزلت خمسة آلاف جندي من المظليين البريطانيين على الحدود الكويتية - العراقية^(٢٠).

كما طالبت الكويت بعقد جلسة لمجلس الأمن ، لبحث التهديد العراقي لها ، وبدوره طلب العراق أيضاً من مجلس الأمن بحث التهديد الناتج عن إنزال القوات

البريطانية في الكويت ، لما يشكله من تهديد للسلام والأمن الدوليين^(٢١) وندد مندوب العراق في الأمم المتحدة عدنان الباجه جي بالتحركات البريطانية البرية والبحرية وطالب بسحب هذه القوات فوراً^(٢٢).

وفي الوقت نفسه أبدى مندوب العراق في الأمم المتحدة اعتراضه على قبول شكوى الكويت وفقاً للفقرة (٢) من المادة (٣٥) من ميثاق الأمم المتحدة ، وبنى اعتراضه على اساس أن الكويت ليست دولة مستقلة بالمعنى الدولي ، فلا تستطيع أن تثير الاجراء المبين في الفقرة الثانية من المادة ، فضلاً عن أن الكويت جزء من العراق، وتبلورت حججه بشأن الجانبين؛ القانوني هو خلافة الدولة الجديدة في العراق للسيادة الإقليمية للدولة العثمانية على الكويت ، والجانب التاريخي وهو ارتباط الكويت مع الدولة العثمانية وكونها جزءاً من ولاية البصرة^(٢٣).

وكان موقف جامعة الدول العربية من تطورات الأزمة العراقية - الكويتية العام ١٩٦١ واضحاً ، إذ حاولت ومن خلال أمينها العام عبد الخالق حسونة حل الأزمة في إطارها العربي ، لولا تسرع الجانب الكويتي في طلب الدعم والإسناد من بريطانيا عسكرياً من جهة، وتقديمها لشكاوها ضد العراق لمجلس الأمن ثانياً^(٢٤)، ما أدى إلى تدويل الأزمة^(٢٥).

ثالثاً : موقف الأردن من التهديد العراقي للكويت :

أكدت المملكة الأردنية الهاشمية موقفها الرسمي من إعلان استقلال الكويت العام ١٩٦١ ، وذلك من خلال البرقية التي أرسلها رئيس الحكومة الأردنية بهجت التلهوني إلى الشيخ عبد الله سالم الصباح مؤكداً فيها تأييد ومساندة الأردن ملكاً وحكومة وشعباً للكويت في نيل استقلالها وجاء فيها : " لقد عمت الفرحة أنحاء الأردن لنبأ إعلان استقلال الكويت الشقيق ، لأن استقلال أي قطر عربي إنما هو نصر للعروبة في كل مكان ، ويسرني بهذه المناسبة أن أقدم لكم أطيب التهاني " ^(٢٦).

كان موقف الحكومة الأردنية من التهديد العراقي للكويت ، يعتمد على رفض المطالب العراقية المتعلقة بضم الكويت ، ويؤكد مساندة الحكومة للاستقلال الكويتي ، كما طالبت الحكومة الأردنية ضرورة حل الخلاف العراقي الكويتي ضمن الإطار العربي " جامعة الدول العربية" ، وعدم اللجوء إلى القوة أو الاعتماد على القوى الخارجية^(٢٧).

أما الملك حسين فقد عبر عن موقفه تجاه الأزمة العراقية - الكويتية ، بقوله : " أنه كان أول المعترفين بالكويت وأرسل وفداً للتهنئة وأن ما قام به عبد الكريم قاسم لم يكن مفاجئاً له، وأنه مع اعترافه بالكويت لم يكن يشأ أن يقف موقفاً قاسياً ، من عبد الكريم قاسم حتى لا يزيد من استفزازه وأنه على اتصال به لإيجاد طريقاً معه لتوحيد الصف العربي " ^(٢٨) .

إن موقف الملك حسين وحكومته كان رافضاً للتهديد العراقي في ضم الكويت بالقوة ، وكان مؤمناً بحل الخلاف عن طريق الحوار ، والموقف العربي الجماعي ، لذلك سارعت الأردن إلى تقديم طلب بعقد اجتماع غير عادي لمجلس جامعة الدول العربية ، لبحث موضوع طلب انضمام الكويت للجامعة ومناقشة التهديد العراقي وتداعياته على المنطقة^(٢٩).

وفي العشرين من تموز ١٩٦١ انعقد مجلس الجامعة ، وأصدر قراراً يقضي بما يأتي^(٣٠):

أولاً :

١. تلتزم حكومة الكويت بسحب القوات البريطانية من أراضي الكويت في أقرب وقت ممكن.

٢. تلتزم حكومة جمهورية العراق بعدم استخدام القوة في ضم الكويت للعراق .

٣. تأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة او الاتحاد مع غيرها من دول جامعة الدول العربية.

ثانياً :

١. الترحيب بدولة الكويت عضواً في جامعة الدول العربية .

٢. مساعدة دولة الكويت على الانضمام الى عضوية الأمم المتحدة .

ثالثاً : تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفاعلة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها .

وكان ممثل الأردن في جامعة الدول العربية السفير محمد الجنيدي ، قد اقترح على الدول الأعضاء تجنب أي قرار يدين العراق ، وذلك لإفساح المجال للقيام بمساع حميدة وواسطة بين الطرفين المتنازعين من أجل حل الأزمة ، إذ كان الوفد الأردني يدرك بأن أي قرار يدين العراق سيقود إلى انسحابه من الجامعة ، وهذا سيؤدي إلى إضعاف موقف الجامعة^(٣١).

وقد عقد أمير الكويت الشيخ عبد الله سالم الصباح اتفاقاً في الثاني والعشرين من آب العام ١٩٦١ مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة يقضي بأن تحل قوات عربية من دول الجامعة محل القوات البريطانية في بلاده، وقد وافقت خمس دول عربية هي الأردن ومصر والسعودية وتونس والسودان ، على إرسال وحدات عسكرية من جيوشها إلى الكويت ، وقد بدأ وصول تلك القوات المؤلفة من (٣٣٠٠) جندي إلى الكويت في الأول من أيلول العام ١٩٦١^(٣٢)، ومن جملتها كتيبة أردنية من نحو (٣٠٠) جندي كاملة العدة ، وقد اتخذت مركزها على الحدود بين العراق والكويت ، بينما أقامت بقية القوات العربية في مدينة الكويت^(٣٣).

وكان الملك حسين بن طلال قد ألقى كلمة أثناء توديع قواته المغادرة إلى الكويت في الثالث عشر من أيلول العام ١٩٦١ ، قال فيها : " لقد كان أملنا دائماً أن

يتحرك أخوتنا العرب جميعاً إلى هذا البلد لمساندتنا والوقوف بجانبنا في سبيل الدفاع عن أمتنا ... علينا واجب يتطلب من الجميع أن يقفوا بجانبنا لتأديته ، ولكن يهمننا أن لا يخرج الأردن عن وحدة الصف العربي ، وكلنا أمل في أن تحل المشكلة العراقية الكويتية حلاً عادلاً في أقرب وقت ممكن^(٣٤).

وكانت استراتيجية الملك حسين بن طلال في حل الأزمة العراقية - الكويتية ، تكمن في الحوار الذي كان العراق طرفاً مباشراً فيه وليس في دخول الجيوش العربية للكويت ، حيث قال : " بأن دخول الكويت للجامعة العربية ، وحتى وجود قوات عربية تحل محل القوات البريطانية لا يمكن حل المشكلة ، ولابد من إيجاد حل يكون العراق طرفاً فيه حتى يمكن حل الأمر بشكل مطمئن ... " ^(٣٥).

وكان الملك حسين قد أعلن أن إرسال قوات أردنية إلى الكويت لا يعني مواجهة العراق في حرب ، وإنما القصد منها إجلاء القوات الأجنبية عن الأراضي العربية ، ومنها الكويت ، إذ قال في خطاب له في الخامس عشر من أيلول من العام نفسه : " ... لقد كنت بالأمس في وداع قواتنا الأردنية ، وهي تأخذ طريقها إلى الكويت الشقيق ، وكنت وأنا أقف بين أخواني الجند والضباط في أرض المطار أحس أن تلك القوات ليست إلا هديتكم الرمزية لأبنائنا الأردنيين هناك ولبلد العزيز الذي استضافهم لعدة سنين ، لقد جاءت مساهمة هذا البلد يا إخوتي في تكوين القوات العربية التي ترابط في القطر الشقيق من أجل إجلاء القوات الأجنبية عن أرض عربية نريدها حرة عزيزة ، ثم هي أيضاً قد جاءت دليلاً على اندفاع الأردن في سبيل تحقيق التضامن العربي وتقويته وتدعيمه ... اننا ونحن نرفض مجرد تصور الحالة التي يقف فيها العربي في وجه أخيه العربي ، نؤمن بأن هذه القضية كسائر قضايا الخلاف والنزاع بين الإخوة لا تتطلب إلا القليل من التحسس بالمصلحة العليا والإيمان بالمصير المشترك لأمتنا العربية " ^(٣٦).

وأخبرتنا وثائق مجلس السيادة الصادرة من وزارة الخارجية العراقية إلى موقف العراق من سياسة جامعة الدول العربية وقراراتها بشأن مطالبة العراق بضم الكويت ، إذ أعلن وزير خارجية العراق هاشم جواد ، مقاطعة العراق لحضور اجتماعات مجلس الجامعة العربية ، اذ قال : " ان العراق لن يشترك في اجتماعات الجامعة التي يشترك فيها ممثلون عن حاكم الكويت " ، وأكد أيضاً : " أن الجامعة لا تقوم بواجباتها بمقتضى ميثاقها ، وأن العراق يرحب ويؤيد اتخاذ أي خطوة للتعاون البناء والمثمر بين العرب خارج نطاق الجامعة ، لأن الجامعة لم تعد في مركز يستطيع خدمة الشعب العربي وتحقيق الأهداف التي جاءت من أجلها ، بل انها تعمل على خدمة مصالح ، واتجاهات معينة فقط"^(٣٧).

والحقيقة أنه لولا انسحاب الوفد العراقي غاضباً من التصويت الذي يقرر فيه المجلس قبول عضوية الكويت في الجامعة العربية ، لما تم قبوله ، اذ أن قبول أي عضو جديد لا تكون الموافقة عليه إلا بإجماع الأعضاء وفقاً لنص المادة (١٨) من ميثاق جامعة الدول العربية^(٣٨).

وتكشف لنا وثائق مجلس السيادة ، أن السفير العراقي في عمان عبد الكريم شاکر، قد أخبره السفير اللبناني في عمان محمد صبرا في أحد الاجتماعات الثنائية ، بأن سبب إرسال الأردن لقواته إلى الكويت كما ذكرها له بهجت التلهوني رئيس وزراء الأردن هو وجود عدد كبير من الأردنيين العاملين في الكويت^(٣٩)، ولعل هذا ما أشار إليه الملك حسين ضمناً في خطابه المتلفز الذي ألقاه في الخامس عشر من أيلول العام ١٩٦١ بقوله : " أن تلك القوات إلا هديتكم الرمزية لأبنائنا الأردنيين هناك، وللبلد العزيز الذي استضافهم لعدة سنين"^(٤٠)، وهنا يؤكد الملك بأن مصلحة الأردن العليا تقتضي مساندة الكويت في محنتها ، رداً على احتضان الكويت الأعداد الكبيرة من العاملين الأردنيين .

ومن جانب آخر فان السفير العراقي في عمان عبد الكريم شاکر يرى أن إرضاء النظام الملكي في السعودية ، كان من الدوافع التي حدثت بالأردن للوقوف هذا الموقف المعارض من قضية الكويت ، وذلك لأن السعودية والأردن بلدان متجاوران وتربطهما روابط النظام الملكي ، ما يتوجب عليهما أن يسند أحدهما الآخر ، وذلك لوجود مصالح مشتركة منبثقة في الحفاظ على الأنظمة الملكية في المنطقة ، كما أن هناك عوامل أخرى حدثت بالأردن للوقوف بهذا الموقف على حد تعبير السفير العراقي وهي استعارة السعوديين سنوياً عدداً من العاملين الأردنيين مما يخفف ظاهرة البطالة في الأردن أولاً ، كما أنهم يسهمون بإدخال الأموال والعملية الصعبة إلى البلاد ، ما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي ثانياً^(٤١).

ويبدو أن موقف الأردن التضامني مع دول الجامعة العربية للوقوف ضد سياسة العراق بضم الكويت أمراً طبيعياً بعد أن كان قادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق سبباً في مقتل العائلة المالكة في العراق ، وإضعاف النظام الملكي في الأردن ، ولاشك في ان مقتل العائلة المالكة الهاشمية في العراق حدثت قاسي ومؤلّم في حياة الملك حسين ، إذ يقول في مذكراته (مهنتي كملك) " كان مقتل ابن عمي في يوم الاثنين الواقع في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ ... أحد أقسى الصدمات التي كان عليّ أن احتملها ... وكان على الصعيد السياسي كارثة ، إذ أدى إلى انهيار الاتحاد بين بلدينا... " (٤٢)، لذا كان من الطبيعي ان يؤيد الملك حسين وبقوة الإجماع العربي للوقوف بوجه القيادة الجديدة في العراق ، وإفشال خططها الرامية إلى ضم الكويت بالقوة .

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الكويت سعت خلال أزمتها مع العراق لكسب آراء ومواقف الدول الأعضاء في الجامعة العربية من خلال نشاطها الدبلوماسي المقترن بالعروض المادية والمنح والمساعدات وما وعدت به ، وما قدمته للدول التي نالت منها التصويت ، فكان للإغراء المادي أثر في ذلك ، كما حاولت مع عبد الكريم قاسم في

سبيل إغرائه للاعتراف بالكويت ، إلا أنه رفض وأصر على موقفه (٤٣). بينما الإغراءات على ما يبدو كانت واضحة على الموقف الأردني من خلال تصريحات الملك والمسؤولين في الدولة الأردنية .

وما زاد في توتر العلاقات بين العراق والأردن الزيارة التي قام بها الفريق حابس المجالي (٤٤)، رئيس أركان الجيش العربي الأردني إلى الكويت في الثاني عشر من كانون الأول العام ١٩٦١ ، لتفتيش القوات الأردنية المرابطة في الكويت ، وقد حمل معه رسالة خاصة من الملك حسين إلى شيخ الكويت تتعلق بأواصر الصداقة وتدعيم العلاقات بين البلدين (٤٥).

ولم يقف الموقف الأردني عند حدود إرسال القوات إلى الكويت ، بل أن مجلس الوزراء الأردني اتخذ قراراً في أثناء الأزمة بتطوير العلاقات الدبلوماسية مع الكويت ورفعها إلى درجة سفارة وذلك في ٨ تشرين الأول العام ١٩٦١، في وقت كان فيه وزير خارجية العراق هاشم جواد ، قد هدد في تلك الأثناء بأن بلاده ستعيد النظر في علاقتها مع أي دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت (٤٦)، لذلك استدعى العراق سفيره في الأردن عبد الكريم شاكر، وأمر السفير الأردني في بغداد وصفي النل (٤٧)، بمغادرة العراق في الثامن عشر من كانون الثاني العام ١٩٦٢ ، ما أدى على قطع العلاقات بين البلدين (٤٨) .

وما زاد في تعكر العلاقات بين العراق والأردن حادثة إلقاء السلطات العراقية القبض على ثلاثة جنود أردنيين في سيارة عسكرية على الحدود العراقية - الكويتية في الثامن من كانون الثاني العام ١٩٦٢ ، وجرى اعتقالهم ومحاكمتهم ، وقد صدر حكم الإعدام بحقهم ولم ينقذ (٤٩).

كما ألقت السلطات العراقية القبض على ثلاثة جنود بريطانيين في منطقة صفوان الحدودية مع الكويت في ٢٤ تموز العام ١٩٦١ ، واعتقلتهم أيضاً ، وهم رئيس

العرفاء جورج وليم لنذري ، والجندي الأول ديرك روجر نوكن ، والجندي مايكل هاكوب، وكانت الحكومة العراقية قد عرضت فيلماً مصوراً على شاشة التلفزيون العراقي، وصرحت بأنها سوف تحاكمهم ، ولكنها أطلقت سراحهم تحت الضغط البريطاني^(٥٠)، بل أن (خليل إبراهيم حسين) يشير إلى أن الجنود الثلاثة " سافروا إلى عوائلهم في بريطانيا وعلى نفقة الحكومة العراقية لقضاء عيد الميلاد بينهم "^(٥١) .

رابعاً : حركة شباط ١٩٦٣ في العراق وانتهاء الأزمة مع الكويت :

شهد العراق في الثامن من شباط ١٩٦٣ (١٤ رمضان ١٣٨٢هـ)، حركة قادها الجيش العراقي أسهمت بالإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وعينت عبد السلام محمد عارف، أول رئيس للجمهورية العراقية^(٥٢) .

ساد التحفظ على الموقف الأردني الرسمي خلال اليومين الأولين من إعلان الحركة ، مؤكداً بأنها " حركة داخلية تخص العراقيين وحدهم"^(٥٣). إلا أن الاعتراف الرسمي للأردن جاء في اليوم الثالث لها (العاشر من شباط) اذ اعترفت المملكة الأردنية الهاشمية بالقيادة الجديدة في العراق^(٥٤)، وقد صرح الملك حسين قائلاً : " أن الثورة في العراق لا تشكل تهديداً للأردن وأن العائلة الأردنية تعرف أهدافها ونحن نعمل على تحسين الأحوال "^(٥٥).

وبدورها أعلنت الحكومة الأردنية بأنها سوف تعمل على تعديل سياستها تجاه العراق، بحيث تتوافق مع مسار التطورات الجديدة هناك ، ولعل أول خطوة خطاها الأردن تمثلت في إيقاف الحملات الإعلامية ضد العراق ، وتعيين فواز ماهر سفيراً له في بغداد^(٥٦) .

ويبدو أن أمراً طبيعياً أن يبادر الأردن إلى إعلان اعترافه في النظام الجديد في العراق الذي أسهم في القضاء على عبد الكريم قاسم باعتباره المسؤول الأول عن مقتل العائلة الهاشمية المالكة في العراق .

أما الكويت فقد أعلنت تأييدها واعترافها بالنظام الجديد في العراق ، وقد أرسل شيخ الكويت عبد الله سالم الصباح برقية تهنئة للرئيس عبد السلام محمد عارف بانتصار " الثورة " ويعلن فيها اعتراف الكويت الرسمي في الحركة^(٥٧).

وكما بعث الشيخ برقية أخرى إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية يبلغه فيها أنه أصبح لا داعي لوجود القوات العربية على الأراضي الكويتية بعد أن أنهيار حكم عبد الكريم قاسم ، وبالفعل لم يبق بحلول نهاية شباط العام ١٩٦٣ أي من القوات العربية في الكويت^(٥٨).

وبانتهاء حكم عبد الكريم قاسم كررت الكويت محاولاتها لنيل عضويتها في الأمم المتحدة ، بعد أن رفضت من قبل ، بسبب الموقف السوفيتي الراض لذلك ، الذي وقف أمام قبول عضويتها باستخدامه لحق الفيتو طيلة مدة حكم عبد الكريم قاسم ، اذ رفض طلبها هذا لأربع مرات^(٥٩) ، ولكن تم قبوله في السابع من أيار العام ١٩٦٣ ، ولم يستخدم الاتحاد السوفيتي الفيتو ضده^(٦٠)، وعلى ما يبدو أن الموقف السوفيتي والعداء تجاه الكويت قد تغير تماماً بعد زوال حكم عبد الكريم قاسم من العراق .

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن إصرار عبد الكريم قاسم ضمه للكويت أدى إلى طرح كثر من التساؤلات بشأن الغاية التي كان يسعى إلى تحقيقها من إعلان الضم ، وهل أن وضع العراق الداخلي والخارجي كان مهياً لتحقيق تلك الخطوة الكبيرة والخطيرة أيضاً ، وهنا تباينت آراء المؤرخين ، فالبعض يعزو أسباب إصرار عبد الكريم قاسم على ضم الكويت هي محاولة لإلهاء وإشغال الشعب العراقي عن أوضاعه الداخلية المتدهورة والانقسامات السياسية بين القوى في الداخل، وبالأخص بعد إعلان الكورد حركتهم في الشمال والمطالبة بالانفصال ، وهنا رأى عبد الكريم قاسم ضرورة إلهاء الشعب بقضية خارجية^(٦١)، لإيمانه بان الشعب سيقف إلى جانبه إزاء المطالبة بالكويت على حد تفسير (مجيد خدوري)^(٦٢).

بينما يرى البعض ان إصرار عبد الكريم قاسم من ضم الكويت هي محاولة يراد منها تحقيق هدف اقتصادي ، يتمثل في حجم الثروة التي يمكن الاستحواذ عليها من الكويت في حالة الضم ، وبذلك يتمكن من أن يخفف الأزمة المالية التي كانت تعيشها البلاد^(٦٣)، وهناك رأي ثالث يرى أن وراء إصرار عبد الكريم قاسم من ضم الكويت تحقيق هدف جيوسراتيجي للحصول على منفذ بحري على الخليج العربي ، أو لمنع الكويت من الارتباط بالسعودية أو تقييم اتحاد معها^(٦٤).

ولكن تطورات الأحداث وسيرة عبد الكريم قاسم تدفعنا إلى الاعتقاد بان إعلان عبد الكريم قاسم بالمطالبة بضم الكويت للعراق ينطلق من قناعة شخصية ودوافع تاريخية، بان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق ، ولا توجد لديه أي مطامع أخرى، بل كان يرى فيها مطلب وطني وشعبي بالنسبة للعراق^(٦٥).

وتشير الوثائق العراقية إلى أن عبد الكريم قاسم " بقى وحتى انهيار حكمه يردد كلما تسنح له الفرصة بطرح قضية الكويت ، بانه سيتبع الطرق السلمية في سبيل إعادتها إلى العراق ، وكثيراً ما كان يذكر في لقاءاته بانه بالرغم من عدم تحقيق عودة الكويت إلى العراق في وقت الأزمة ، إلا أنه استطاع أن يثبت للعالم أجمع حقاً شرعياً وقانونياً للعراق وسيظل يطالب به^(٦٦).

ولكن هذا الحلم انتهى ، ودفن مع عبد الكريم قاسم، حيث انتهج نظام الحكم الجديد في العراق سياسة مختلفة عن سياسة عبد الكريم قاسم تجاه قضية الكويت ، اذ أعلن في الرابع من تشرين الأول من العام ١٩٦٣ اعترافه الرسمي باستقلال الكويت ، وجرى تبادل التمثيل الدبلوماسي ، وقد تخلى العراق عن المطالبة بالكويت ، وذلك من خلال المحضر الرسمي الموقع بين أحمد حسن البكر رئيس وزراء العراق آنذاك وسالم الصباح شيخ الكويت^(٦٧).

الخاتمة

يتضح مما تقدم أن إعلان عبد الكريم قاسم مطالبه بضم الكويت إلى العراق العام ١٩٦١ ، قائم على الصلات التاريخية بين العراق والكويت ، وعلى مبدأ توارث العراق للسيادة الإقليمية للدولة العثمانية على الكويت كون أن الأخيرة كانت من الناحية القانونية جزءاً من الدولة العثمانية وأنها أديرت بوصفها جزء من ولاية البصرة ، وبذا فإن العراق قد ورث السيادة الإقليمية العثمانية على الكويت ، ما أن أعلنت الكويت استقلالها بإلغاء معاهدة ١٨٩٩ مع بريطانيا والتي كانت الكويت بموجبها محمية بريطانية ، حتى طالب العراق بحقوقه التاريخية والقانونية بها .

ويبدو أن توقيت المطالبة بالضم لم يكن ملائماً من الناحيتين الداخلية والخارجية ، إذ كان الوضع الداخلي العراقي غير مستقر ، والجهة الوطنية مشتتة ، وكانت هناك قطيعة تنذر بالحرب بين عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني .

اما على الصعيد العربي فقد كان العراق يشكل مركز استقطاب إزاء القاهرة ، ومن المحتمل أن عبد الكريم قاسم أراد بضم الكويت أن يظهر بمظهر القوي المنافس لتأثير مصر في المنطقة ، ومن المؤكد أن مصر لا ترغب بأن تضاف ثروة الكويت إلى ثروة العراق ، إذ أن ذلك سيضعف مركز مصر وتأثيرها في الشؤون العربية ، فضلاً عن ذلك فإن عبد الكريم قاسم لم يستفد من فشل المحاولات السابقة في العهد الملكي بضم الكويت إلى العراق .

هوامش البحث ومصادره

(١) ولد عبد الكريم قاسم محمد بكر الزبيدي (١٩١٤ - ١٩٦٣) في بغداد، وانتقل إلى الصويرة مع والده ، الذي كان يعمل نجاراً ثم عاد إلى بغداد وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، مارس التعليم في مدينة الشامية لمدة سنة واحدة ، التحق في الكلية العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثاني عام ١٩٣٤ ، تدرج في المناصب العسكرية حتى رتبة زعيم (عميد ركن) العام ١٩٥٥ ، اسهم مع الضباط الأحرار في العراق بتفجير ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ للقضاء على النظام الملكي، وأصبح رئيساً للحكومة بعد الثورة ، وأطيح به في حركة الثامن من شباط ١٩٦٣ ، للتفاصيل ينظر : حميد المطبي ، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين ، الجزء الثاني ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٩ .

(٢) ليث عبد الحسين الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨ في العراق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٧٩ ؛ محمد حسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد، ١٩٨٣ .

(٣) نوري السعيد (١٨٨٨ - ١٩٥٨)، ولد في بغداد ودرس فيها ، التحق بالمدرسة الحربية في الاستانة بتركيا ، وتخرج منها كضابط العام ١٩٠٦ ، ودرس في كلية اركانها ايضاً ، شارك في حرب البلقان العام ١٩١٢ واسهم في عمليات الثورة العربية العام ١٩١٦ ، وقبلها اسهم في تأسيس جمعية العهد ، واسهم في تأسيس الدولة العراقية الحديثة العام ١٩٢١ ، وتقلد رئاسة الوزارة في العراق (١٤) مرة فضلا عن رئاسة وزراء دولة الاتحاد العربي الهاشمي من ١٩ مايس العام ١٩٥٨ حتى قبل في ثورة ١٤ تموز العام ١٩٥٨ . حميد المطبي ، المصدر السابق، ص ٢٧٣ .

(٤) خليل كنه ، العراق أمسه وغده ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٢٩٩ .

(٥) قحطان أحمد سليمان ، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى ٨ شباط ١٩٦٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٢١٩ .

(٦) وصل الوفد الكويتي الأول إلى العراق في أواخر شهر آب ١٩٥٨ برئاسة الدكتور أحمد الخطيب اما الوفد الثاني فقد وصل في ٢٨ أيلول ١٩٥٨ برئاسة دعيج السالم الصباح، وقد رحبوا بالثورة وأبدوا رغبة الكويت بالتعاون التام مع العراق في منطقة الخليج العربي، وطلبوا زيادة عدد المسافرين الكويتيين إلى العراق عن طريق تسهيل مرورهم من معبر صفوان ، وأكدوا على وجود (٤٢) الف عامل عراقي يعمل في الكويت مما يشير إلى التسهيلات التي تقدمها الكويت لهم ولغيرهم من العرب . للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، ص ٢٢٨-٢٢٩ .

(٧) ليث عبد الحسين الزبيدي ، المصدر السابق، ص ٢٥٠ .

(^٨) دار الكتب والوثائق وسنرمز لها (د. ك. و)، مجلس السيادة وسنرمز لها (٤١١)، د.ك.و، ٤٧٨ / ٤١١ ، كتاب وزارة الخارجية تشريعات مجلس السيادة ليوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٨ ، و ١ ، ص ٢٣

(^٩) المصدر نفسه، و ٢ ، ص ٢٤ .

(^{١٠}) د. ك. و، ٢٥٠ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة ، كتاب وزارة الخارجية العراقية ، إلى شيخ الكويت بموافقة مع قيام التمثيل القنصلي في ١٩ كانون الأول ١٩٥٨ .

(^{١١}) حسن علي إبراهيم ، الكويت ... دراسة سياسية ، دار البيان للنشر ، الكويت ، ١٩٧٢ ، ص ٤٠ - ٤١ .

(^{١٢}) بطرس غالي، الدبلوماسية العربية في مواجهة المنازعات الإقليمية مجلس السياسة الدولية ، العدد ٣٢ ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٣٠ .

(^{١٣}) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٢٢٧ .

(^{١٤}) د. ك. و، ٢٥٣ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة ، كتاب السفارة في عمان إلى وزارة الخارجية المرقم ٢٠٧/١/٢ في ١ أيلول ١٩٦٢ بعنوان مقاطعة العراق لاجتماعات مجلس الجامعة العربية ، و ٢٠ ، ص ٦٨ .

(^{١٥}) محمد امين دوغان ، الحقيقة كما رأيتها في العراق ، منشورات دار الشعب ، بيروت ، ١٩٦٢ ، ص ٤٩ .

(^{١٦}) ليث عبد الحسين الزبيدي ، المصدر السابق، ص ٣٥٢ .

(^{١٧}) احمد فوزي ، بترول ودخان ، دار الشرق الجديد ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ١٠٥ .

(^{١٨}) F.O. 371 /157387, 9/8/1961, Tel: No. 616, From Amman To F.o. (RJ. Vol. 12), p. 553 .

(^{١٩}) I bid : p.554 .

(^{٢٠}) د. ك. و، ٢٥٣ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة كتاب السفارة العراقية في عمان ، المرقم س/١٢٢/٩ في ١٢/٣١/١٩٦١ ، التقرير الصحفي ، و ٢٠ ، ص ١٢٢ .

(^{٢١}) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٣١ .

(^{٢٢}) عطية حسن افندي ، الجامعة العربية وأزمة الخليج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٤ ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٨٤ ؛ أسامة السليم ، السياسة الخارجية العربية والأزمات العربية ، وزارة الثقافة ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٧ .

(^{٢٣}) أحمد فوزي ، المصدر السابق، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

- (٢٤) احمد الرشيدى ، وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧١)، بيروت، ١٩٩٣، ص١٠٣ - ١٠٤ .
- (٢٥) حسن علي الإبراهيم ، المصدر السابق، ص ١٤٣ .
- (٢٦) سليمان موسى ، تاريخ الأردن في القرن العشرين ، الجزء الثاني ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٩٣ ، ص ٤٧ .
- (٢٧) عبد الرحيم عبد الهادي أبو طالب ، أزمت العراق والكويت وأبعادها ونتائجها ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ٢٣ .
- (٢٨) محمد حسنين هيكل ، سنوات الغليان ، مؤسسة الأهرام للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٥٤٨ .
- (٢٩) د. ك. و ، ٢٥٣ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة ، كتاب السفارة العراقية في عمان ، المرقم س/١٢٣/٩ في ١٢/٣١/١٩٦١ ، التقرير الصحفي ، و ٢١ ، ص ١٢٣ .
- (٣٠) بطرس غالي ، المصدر السابق، ص ٨٨ .
- (٣١) سليمان موسى ، المصدر السابق، ص ٤٧ .
- (٣٢) Majid Khaduri, Republican Iraq, Astudy in Iraqi Politics Since , The Revalution of 1958, London, 1969, p. 171 .
- (٣٣) F.O. 371/157522, 19/8/1961, Tel, No 120, from Amman To F.o. (R.J, Vol. 12) , p. 362 ; Malcom Kerr, The Arab cold war 1958 – 1964, Astudy of Ideology in Politics, offord, 1965, p. 73 .
- (٣٤) سليمان موسى ، المصدر السابق، ص ٤٧ .
- (٣٥) الملك حسين بن طلال ، مجموعة خطب الملك حسين بن طلال المعظم ، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، ج ١ ، لندن ، ١٩٧٨ ، ص ٦٢١ .
- (٣٦) المصدر نفسه ، ص ٣٢١ - ٦٢٢ .
- (٣٧) د. ك. و ، ٢٥٣ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة ، كتاب السفارة العراقية في عمان إلى وزارة الخارجية ، المرقم ٢٠٧/١/٢ في الأول من أيلول ١٩٦٢ ، بعنوان مقاطعة العراق لاجتماعات مجلس الجامعة العربية ، و ٢٠ ، ص ٦٨ .
- (٣٨) فيصل عبد الجبار عبد علي ، السياسة العراقية المعاصرة تجاه الكويت (١٩٥٨ - ١٩٦٨) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ١٩٩٤ ، ص ١١٧ .
- (٣٩) د.ك. و ، ٢٥٣ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة ، كتابة السفارة العراقية في عمان ، المرقم س/٢٢/١ في ٣/٢/١٩٦١ ، بعنوان الثورة السورية والقضية الكويتية ، و ٣٣ ، ص ١٤٤ .
- (٤٠) مجموعة خطب الملك حسين ، المصدر السابق، ص ٦٢١ .

(٤١) د.ك. و، ٢٥٣ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة ، كتاب السفارة العراقية في عمان ، المرقم س/٢٢/١ في ١٩٦١/٣/٢ ، بعنوان الثورة السورية والقضية الكويتية ، و ٣٣ ، ص ١٤٥ .

(٤٢) الملك حسين بن طلال ، ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، مهنتي كملك ، (أحاديث ملكية)، نشرها بالفرنسية ، فريدون صاحب حجم ، ترجمة : غازي غزيل ، مؤسسة مصري للتوزيع ، طرابلس ، ١٩٨٧ ، ص ١٤٣ .

(٤٣) يذكر عبد الكريم قاسم قال "ان الكويت منحت العراق مبلغ (٤٠) مليون دينار مساومة منها لإبطال مطالبته العراق بها " ، وقال : " ان الأوطان لا تباع " ، وأضاف " أن القضية ليست قضية مال ونفط ورشوة ، ان القضية قضية أرض مقدسة ، وقد طالب الشعب العراقي بوحدة أراضيه قبل ان يظهر النفط ، بل أن النفط نفسه ينفذ بعد (٥٠) سنة ولكن الأرض والشعب باقيان ، ان العراق غني ولديه ثروات كبيرة ، وليست القضية بالنسبة اليه قضية مالية ، للتفاصيل ينظر : فيصل عبد الجبار عبد علي ، المصدر السابق، ص ١٢٠ ؛ احمد فوزي ، المصدر السابق، ص ٨٤ .

(٤٤) حابس المجالي : ولد حابس أرفيفان المجالي في ٢٢ آذار ١٩١٤ في مدينة معان جنوب الأردن تلقى دراسته في مدينة السلط وأصبح قائد الجيش الأردني في معركة اللطرون وباب الواد في حرب ١٩٤٨ ، وأصبح رئيس أركان الجيش الأردني في ٢٠ نيسان ١٩٥٧ حتى ٨ تشرين اول ١٩٦٧ ، واصبح وزير للدفاع عام ١٩٦٧ توفي في ٢٢ مايس ٢٠١١ . ينظر :

www.https://ar.m.wikipedia.org

(٤٥) د. ك. و، ٢٥٣ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة ، كتاب السفارة العراقية في عمان الى وزارة الخارجية ، و ٣١ ، ص ١٣٥ .

(٤٦) سليمان موسى ، المصدر السابق، ص ٤٧ .

(٤٧) وصفي بن مصطفى وهبي التل ، ولد في الأردن العام ١٩١٩ ، درس الابتدائية في اربد ، والثانوية في السلط ، خريج الجامعة الأمريكية ببيروت العام ١٩٤١ ، التحق بجيش الإنقاذ وقاتل في فلسطين ، تدرج في العمل الوظيفي في الأردن حتى اصبح رئيس تشريفات ملكية في الأردن العام ١٩٥٧ ، ثم قائما بالأعمال في ايران العام ١٩٥٨ ، ثم سفير للأردن في بغداد (١٩٦٠ - ١٩٦٢) ، ثم رئيساً للوزراء لثلاث مرات من العام ١٩٦٢ حتى العام ١٩٧١ ، اغتيل في القاهرة على يد أربعة من الفدائيين الفلسطينيين في الثامن والعشرون من تشرين الثاني العام ١٩٧١ . ينظر : المصدر نفسه ، ص ٦٩٧ .

(٤٨) خليل إبراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز ، سقوط عبد الكريم قاسم ، ج٥، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٢٦١ .

- (٤٩) المصدر نفسه ، ص ٣٢٥ .
- (٥٠) محمد أمين دوغان ، المصدر السابق، ص ٣٩ .
- (٥١) خليل إبراهيم حسين ، المصدر السابق، ص ٣٢٥ .
- (٥٢) ولد عبد السلام محمد عارف في بغداد العام ١٩٢١ ، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية ، ثم أصبح ضابط في الجيش العراقي ، شارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتولى رئاسة الجمهورية بعد اسقاط حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ وبقي حتى مقتله في حادث اسقاط طائرة في نيسان العام ١٩٦٦ ، للتفاصيل ينظر : عبد الوهاب الكيالي وكامل الزهيري ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ٣٧٣ .
- (٥٣) سليمان موسى ، المصدر السابق، ص ٥٥ .
- (٥٤) د. ك. و. ، ٢٥٣ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة ، كتاب السفارة العراقية في القاهرة ، المرقم ٢٢٠/٣٠/٧/٦ في ١٩٦٣/٣/٢٠ ، و ٩ ، ص ١١١ .
- (٥٥) المصدر نفسه ، و ٩ ، ص ١١٢ .
- (٥٦) سليمان موسى ، المصدر السابق، ص ٥٦ .
- (٥٧) قدرى القلعي ، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٢٣ .
- (٥٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣ - ٢٤ .
- (٥٩) حسن علي الابراهيم ، المصدر السابق، ص ١٤٥ .
- (٦٠) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧٣ .
- (٦١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص ٢٢٩ .
- (٦٢) المصدر نفسه ، ص ٢٣٠ .
- (٦٣) خالد السراجي ، جذور الأزمة بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٥ .
- (٦٤) المصدر نفسه ، ص ١٥ - ١٦ .
- (٦٥) فيصل عبد الجبار عبد علي ، المصدر السابق، ص ٩٦ .
- (٦٦) د.ك.و. ، ٢٥٣ / ٤١١ ، ملفات مجلس السيادة ، كتاب السفارة العراقية في القاهرة ، المرقم ٢٢٠/٣٠/٧/٦ في ١٩٦٣/٣/٢٠ ، و ٩ ، ص ١١٤ .
- (٦٧) قدرى القلعي ، المصدر السابق، ص ٢٦ .